فوق الطاولة

د. سعد بساطة

«دختنوس» تعطي دروساً في الإدارة الحديثة (قبل 15 قرناً)!

ومن تكون دختنوس؟ هي حفيدة زُرارة سيد بني تميم وأبيها فارس مضر، كانَ أبوها يأتي كسرى فيكرمه، وكان الملك الفرس هذا بنت تدعى دختنوش- أي بنت الهنيء- فعرب لقيط الإسم وسمى ابنته على اسمها «قلبت الشين سيناً لما عربت».

يروى في العصر الجاهلي أن «دختنوس» هذه كان لها جمال باهر؛ فتزوجت ابن عمها عمرو بن عداس الذي كان غنياً كريماً وذا شرف وجاه، إلا أنه كان طاعناً في السن، ورغم أنه كان يغدق بالمال والهدايا على زوجته إلا أنها لم تتحمل الحياة معه بسبب كبر سنه، ما دعاها إلى إزعاجه حتى قرر تطليقها وكان ذلك في الصيف، وتزوجت بعدها آخر كان شاباً وسيماً إلا أنه كان فقيراً، وفي إحدى السنوات أجدبت الأرض وجاع الناس، وإذا بنياق زوجها الأول عمرو بن عداس تسير في مضاربها، فأرسلت جاريتها لتطلب منه أن يسقيها من لبن الإبل، فأجاب زوجها الأول عمرو قائلاً: «الصيف ضيعت اللبن!»، وكأنه يذكرها بالخير والنعم التي فرطت فيها، فلما سمعت دختنوس بعبارته أمالت رأسها على زوجها الجديد وقالت: «هذا ومذقه خير». والمذق هو اللبن المخلوط بالماء.

أحد الباحثين وجد في الحكاية عدداً من الدروس الإدارية أوجزها فيما يلي:

الولاء والشغف مهمان: لا يفيد أن تتمسك بموظف لا يكن الولاء والانتماء للمنظمة مهما بلغت قدراته وإمكاناته، وحتى لو تمكنت من إيقاله ومنعه من الاستقالة لفترة فسيعود مجدداً ليعاود محاولاته بالرحيل، والأجدى استقطاب كفاءات جديدة لديها شغف وولاء بدل استنزاف الوقت والجهد مع مثل هذه النوعية من الموظفين الذين لن يعملوا بإنتاجية وإبداع ما لم يكن هنالك اقتناع بالرسالة وأهداف المنظمة.

المادة ليست كل شيء: يخطئ البعض بالاعتقاد أن الراتب العالي والمزايا المادية المغرية كفيلة بجعل الموظف يضحي بكل شيء آخر في سبيل البقاء، على حين الواقع أن هنالك عوامل أخرى مهمة، كالاستقرار النفسي والثقافة المؤسسة وبيئة العمل الداعمة والموازنة بين الحياة والعمل وغيرها من العوامل.

الاستقالة ليست دائماً خياراً صائباً: البعض لا يمتلك الصبر والتحمل ويقرر مباشرة المغادرة بعد أي تجربة صعبة في بيئة العمل، على حين يفترض بالإنسان أن يتحمل ويتعلم ويحاول أن يبذل جهده ليتكيف ويطور قدراته ويسهم في التغيير الإيجابي، وينطبق ذلك على القرارات المتهورة بالاستقالة ليجد الشخص نفسه في نار البطالة التي قد تكون في بعض الأحيان أشد قساوة من الصبر على تحديات العمل اليومية.

لا تصنع أعداءً: البعض عند مغادرة عمل ما إلى مكان جديد، ينسف كل جسور الود ويحرق المراكب ويصنع علاقات مضطربة مع رؤسائه وزملائه السابقين، ولكنه ينسى أن الأيام تدور ولا يدري الإنسان متى سيلتقي مرة أخرى بأحدهم، وكما يقول المثل الكوري: «لا تقذف في ماء البئر، فربما تضطر للشرب منه يوماً ما»، والحكمة تقتضي أن يحرص الإنسان على علاقات صحية والمغادرة مع سيرة حسنة وذكرى طيبة مع الجميع ما أمكن ذلك.

احفظ للناس كرامتها: رغم أن العرب تناقلت المثل «في الصيف ضيعت اللبن»، وأصبح يطلق على من يضيع الفرص ولا يقدر النعمة، إلا أن التاريخ حفظ مقولة دختنوس بالمثل الآخر «هذا ومذقه خير»، والتي تعتبر إهانة بالغة لعمرو بن عداس، فمهما بلغت قوتك وثروتك وسلطتك فإياك أن تهين إنساناً أو تنهر من يسألك حاجة، فإن لم تستطع أن تلبي رغبته فاحرص على التعامل معه برقي واحترام يحفظ له كرامته من دون إيذاء أو تجريح.

• الشبلي: نحيل المخالفين إلى القضاء باستمرار
• المعقالي: توجد فوضى بالتسعير وهناك خلل بحاجة للضبط

هل تبقى بلاغات «التموين» حول تشديد الرقابة على الأسواق حبراً على ورق!

شعيب لـ«الوطن»: متابعات مستمرة كي لا يصبح هناك تراخ بمراقبة الأسواق

رامز محفوظ

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس تعميماً إلى مديرياتها بالمحافظات طلبت فيه توجيه دوريات جهاز حماية المستهلك لتشديد الرقابة على جميع المواد ولاسيما السلع الأساسية مثل السكر والرز والشاي والبرغل والدقيق الأبيض والمعكرونة والشعيرية...إلخ وحجز الكميات المضبوطة بشكل فوري وضبط ومعالجة أي مخالفة احتكار للمواد والسلع الواجب توافرها بالأسواق وحجبها عن التداول بقصد التأثير في السوق ورفع أسعارها بشكل غير مبرر واتخاذ الإجراءات اللازمة والعقوبات الرادعة بحق المخالفين وفق أحكام المادة ٥٥ من المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١ أو مخالفات تقاضي أسعار زائدة على الأسعار المحددة لها أصولاً.

وشددت الوزارة على مديرياتها في التعميم على تكثيف الجولات الميدانية على الفعاليات والمحال التجارية (مستوردين، جملة، نصف جملة، مفرق) والتحقق من التقيد بالأسعار المحددة أصولاً وبهوامش الربح لكل سلعة من خلال الفواتير المتداولة وضبط مخالفات التلاعب بالفواتير ورفع الأسعار من دون مبرر واتخاذ الإجراءات اللازمة والعقوبات الرادعة بحق المخالفين وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١ وخاصة المادة ٥٥ منه والقرارات التنفيذية الصادرة بموجبه.

عدم ارتفاع في أسعار السلع!

معاون وزير التجارة وحماية المستهلك جمال شعيب بين في تصريح لـ«الوطن» أن هذا النوع من التعاميم يصدر بشكل دوري من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وذلك من أجل متابعة دوريات حماية المستهلك للأسواق كي لا يصبح هناك تراخٍ في مراقبتها وبهدف متابعة الأسعار في الأسواق وعدم ارتفاعها، لافتاً إلى عدم وجود ارتفاع في أسعار السلع خلال الفترة الحالية وجميعها مستقرة.

وأضاف: هذه التعاميم دورية ووزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم هو الذي طلب إصدار هذا التعميم.

وأكد شعيب وجود التزام وانضباط في الأسواق بعد صدور المرسوم رقم ٨ الخاص بحماية المستهلك، موضحاً أن العقوبات الصادرة في المرسوم قاسية بحق المخالف وتعرضه للسجن وهناك حالات كثيرة دخلت السجن نتيجة ارتكاب المخالفات وهناك خوف من مخالفة المرسوم.

وأوضح أن وزارة التجارة الداخلية تصدر نشرات أسعار دورية والفعاليات التجارية تلتزم بها، والذي لا يلتزم بالنشرات الصادرة تتم مخالفته.

ونوه بأن المخالفات في الأسواق انخفضت بشكل واضح بعد صدور المرسوم رقم ٨، مشيراً إلى أن تركيزنا الأكبر اليوم على المخالفات المتعلقة بالمواد الأساسية التي تعتبر من الحاجيات اليومية للمواطن، إضافة لحالات الغش والتدليس وتهريب الدقيق، لافتاً إلى أن المخالفات الجسيمة التي يرتكبها أي تاجر عقوبتها السجن والغرامة المالية.

انخفاض في المخالفات الجسيمة

بدوره أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي الشبلي لـ«الوطن» أن ما صدر في التعميم يعتبر من صلب عمل مديرية التجارة الداخلية بدمشق وهو تأكيد لعملها وكل ما جاء في التعميم يتم العمل عليه بشكل دائم.

ولفت إلى أن الالتزام والانضباط في الأسواق بدمشق موجود قبل صدور المرسوم رقم ٨ وبعده لكن بعد صدور المرسوم تم تشديد العقوبة بحق المخالف، مبيناً أن هناك حالات كثيرة يتم تحويلها من قبلنا إلى القضاء الذي يقوم بدوره بفرض عقوبات تصل لحد السجن، إضافة للغرامات المالية وذلك حسب نوع المخالفة المرتكبة وعقوبتها في المرسوم.

ولفت إلى أن هناك نوعين من المخالفات منها مخالفات عدم الإعلان وهذه متراوحة تزداد وتنقص على حين أن النوع الثاني هو المخالفات الجسيمة التي انخفضت في دمشق نتيجة التركيز والتشديد على هذا النوع من المخالفات مثل المخالفات في المواد الفاسدة والمواد الغذائية المغشوشة في المواصفات، موضحاً أن هذه المخالفات بالمجمل تتم إحالتها إلى القضاء.

إلى ذلك أوضح رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي لـ«الوطن» بأن التعميم الصادر يعتبر جيداً وكل شيء يصب في صالح المواطن يعتبر جيداً.

وأضاف: إن المرسوم رقم ٨ كان له تأثير واضح في موضوع الالتزام في الأسواق وأغلب التجار التزموا بما جاء فيه، مشدداً على ضرورة تكثيف دوريات حماية المستهلك على الأسواق بشكل أكثر مما هي عليه في الوضع الحالي.

وأكد وجود فوضى في التسعير في الأسواق وأن هناك خللاً فيها بحاجة للضبط، منوهاً بأنه تحدث بالأمس مع مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق وتم التركيز خلال الحديث على ضرورة تكثيف الدوريات على الأسواق.

وبيّن أنه خلال الأيام الثلاثة الماضية ارتفعت أسعار بعض المواد على الرغم من استقرار سعر الصرف ومن دون معرفة السبب من قبلنا مثل الفروج وبعض أنواع الخضار والفواكه.

ولفت إلى أننا كجمعية من المفترض أن نكون ضمن لجنة التسعير في الوزارة والوزير السابق وعدنا بذلك ونحن نطالب بذلك من أجل أن نعرف كجمعية حماية المستهلك ما الأسعار في الأسواق، لافتاً إلى أننا نرصد حال السوق من خلال المواطنين.

وأشار إلى أن عدد العاملين في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على مستوى القطر بحدود ٣٤ ألف عامل وهذا العدد كاف لضبط الأسعار إذا ما أريد ضبطها بشكل فعلي وجدي.

وأكد أن الحلول القسرية لضبط الأسعار في الأسواق ليست حلاً لهذا الموضوع ودائماً فيها تشوهات واليوم يتم اتباع الحلول القسرية لضبط الأسواق، لافتاً إلى أن الحل المنطقي ينبع من ضمير ووجدان التاجر.

توافر كل اللوازم المدرسية في صالات السورية للتجارة بأسعار مناسبة

من جهة أخرى أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس تعميماً طالبت من خلاله المؤسسة السورية للتجارة بالقيام بعرض تشكيلة واسعة من الألبسة والدفاتر والحقائب المدرسية (مستلزمات الموسم الدراسي) وتحقيق تنافس حقيقي في السوق وتوازن سعري.

وشددت الوزارة على ضرورة أن تكون منافذ المؤسسة نقاط ارتكاز لتثبيت وتوازن الأسعار في السوق كجهة تدخل إيجابي وموافاة الوزارة بجداول أسعار وكميات هذه المستلزمات المطروحة في كافة منافذ البيع التابعة للمؤسسة ومدى كفايتها لتلبية احتياجات الإخوة المواطنين والإعلان عن أسعارها بشكل واضح ومقروء.

وأشارت أيضاً إلى وجوب التعميم على الصالات ومنافذ البيع التابعة للمؤسسة والمخصصة لبيع المواد للمواطنين بعدم بيع المستلزمات والقرطاسية وكل لوازم المدارس بالجملة في كل المحافظات تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام.

المياه المعدنية تحت أنظار «التموين»

تجاوباً مع ما نشرته «الوطن» في عددها الصادر أمس أكدت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على مديرياتها بالمحافظات تشديد الرقابة فيما يتعلق بتوفير مادة المياه المعدنية المعبأة بكافة ماركاتها وأحجامها المطروحة بالسوق المحلية وذلك بالتنسيق مع مديريات الصناعة بالمحافظات من خلال الفواتير النظامية المتداولة بموجبها والتحقق من تقيد المتعاملين بها بالأسعار المحددة أصولاً.

كما طالبت الوزارة في تعميم أصدرته أمس مديرياتها بالمحافظات بيان سبب الارتفاع غير المبرر بأسعار المياه المعدنية والتدقيق في أسباب ذلك (الإنتاج، التوزيع، الاحتكار وغيرها) وموافاة الوزارة بذلك.

وأكدت أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتاجرين أو المتلاعبين بالمياه المعدنية وتوافرها ومواصفاتها وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١ وإحالتهم موجوداً إلى القضاء المختص.

تصدير ٦٠ طناً من الألبسة الولادية و١٠٠ طن من الألبسة الرجالية إلى الأردن خلال فترة العيد

مشكلتا ارتفاع أسعار المواد الأولية وأجور النقل تقفان عائقاً أمام تخفيض أسعار الألبسة

الوطن

أكد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها رئيس القطاع النسيجي نور الدين سمحا أن هناك صعوبات كثيرة جداً تواجه قطاع الألبسة وأهمها عدم توافر الطاقة أو غلاؤها في بعض الأحيان إذ إن الكثير من معامل الألبسة تتوقف عن العمل خلال الفترة الحالية بسبب هذه الأمور إضافة لعدم توافر المواد الأولية، فضلاً عن أن هناك ضعفاً في العمالة بالنسبة لمهنة الألبسة وهذه الظاهرة تزداد حالياً، مبيناً أن هذه الأسباب الرئيسة التي تكون مؤثرة في سعر الألبسة أولاً وفي الحجم أو التواجد ثانياً، إضافة لذلك هناك ضعف في القدرة الشرائية للمواطن بسبب الغلاء.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّن سمحا أن هناك مشكلتين أساسيتين تقفان عائقاً أمام تخفيض أسعار الألبسة منها ارتفاع أسعار المواد الأولية للألبسة ومنها الأقمشة إضافة لارتفاع أجور الشحن وذلك نتيجة انتشار وباء كورونا عالمياً، مبيناً أن شحن الألبسة من الصين كان يكلف سابقاً بحدود ١٤٠٠ دولار أما اليوم فيكلف مابين ١٥ و١٦ ألف دولار وهذا الأمر انعكس بشكل كبير على أسعار الأقمشة، ناهيك عن ارتفاع السعر العالمي للأقمشة بنسبة ٣٠ بالمئة خلال الستة أشهر الماضية، لافتاً إلى أن المواطن أصبحت لديه أولويات حالياً أهم من الألبسة التي أصبحت من الكماليات حالياً.

ولفت إلى أن هذا النوع من البضائع التي تتم تزويرها وتهريبها عبر الحدود في بعض الأحيان تكون ذات جودة عالية وأحياناً تكون جودتها منخفضة، مبيناً أن تصافي المعامل من تركيا وبيعها في الأسواق على أنها إنتاج سوري وتنافس المنتج المحلي أوضح سمحا أن هذه الألبسة تأتي من الخارج وتكون من إنتاج معامل في تركيا وهي عبارة عن تصاف وبقايا معامل لذا يتم بيعها في الأسواق السورية بعد دخولها تهريباً بأسعار منخفضة من أجل أن يتخلصوا منها، مشيراً إلى أن هذه الظاهرة منذ ثلاثة أشهر انخفضت بشكل كبير نتيجة ضغط الجمارك ومراقبة المنافذ الحدودية وبالتالي انخفض هذا النوع من البضائع بشكل كبير في الأسواق المحلية.

ولفت إلى أن الألبسة المنتجة في سورية ليست طاغية في الأسواق وكانت تأتي على أنها بالة وتباع بأسعار زهيدة وبالكيلو.

بدوره تساءل نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة في تصريح لـ«الوطن» كيف تدخل الألبسة التركية تهريباً من الحدود وتنافس الألبسة السورية بالسعر داخل الأراضي السورية بالرغم من أن لدى سورية صناعة ألبسة جيدة ويتم العمل بها منذ سنوات طويلة، موضحاً أنه لابد أن هناك خللاً ما في مراحل الإنتاج والتكلفة وقد يكون هذا الخلل من المصنع الذي يقوم بتصنيع المنتج أو من عوامل الحصار على سورية وأسعار حوامل الطاقة.

> قسومة: كيف تدخل الألبسة التركية إلى سورية وهل نسب أرباح الألبسة حقيقية؟!

ولفت إلى أن الألبسة المنتجة في سورية ليست عليها تكلفة نقل ورسوم أخرى وبالرغم من ذلك تنافس الألبسة التركية المهربة والتي عليها تكاليف المنتج السوري.

ونوه إلى أن تهريب الألبسة من تركيا ضعيف خلال الفترة الحالية وهي ملاحقة.

وأشار إلى أن أسعار الألبسة في الأسواق السورية بحاجة لإعادة نظر ومعرفة نسب الربح إن كانت حقيقية أم مخالفة، مشدداً على ضرورة تأمين حوامل الطاقة للصناعي ووسائل الإنتاج وتشجيع التصدير قبل محاسبته على السعر المرتفع في السوق والذي ينعكس سلباً على المواطن.

وأوضح أن إيجار محال الألبسة مرتفع جداً فعلى سبيل المثال الشخص الذي استأجر محلاً بسعر مليون ليرة على سبيل المثال من المؤكد أنه سيقوم برفع أسعار البضاعة لديه لتحصيل مدفوعاته.

وأكد أن أسعار الألبسة مرتفعة جداً وحتى إذا انخفضت بنسبة ٢٠ بالمئة ليست هناك قدرة من قبل المواطن على شرائها نتيجة ضعف القوة الشرائية، لافتاً إلى أن الموظف الذي يتقاضى أجراً بحدود ٧١ ألفاً ليس باستطاعته شراء الألبسة ومعظم الناس تتسوق حالياً من (البالة).

> سمحا لـ«الوطن»: معامل الألبسة حالياً تعمل بأقل من ٢٠ بالمئة من طاقتها الإنتاجية

وعن حجم تصدير الألبسة إلى الخارج بيّن قسومة أن كمية ضعيفة يتم تصديرها من الألبسة حالياً، لافتاً إلى أن الموظف لديه الألبسة تصدر ضمن بضائع مختلفة وليس بشكل يومي، مشيراً إلى أن تصدير الألبسة يتم إلى العراق والأردن ونسبة قليلة إلى الكويت إضافة إلى أوروبا.

وأشار إلى أنه خلال فترة العيد نشطت صادرات الألبسة وتم تصدير٦٠ طناً من الألبسة الولادية و١٠٠ طن من الألبسة الرجالية إلى الأردن.

قريباً أسعار جديدة للألبان والأجبان

الصعيدي: خروج ٢٥ بالمئة من معامل وورش تجهيز الألبان والأجبان من دائرة الإنتاج والسبب الكهرباء

هناء غانم

حذر رئيس جمعية الأجبان والألبان في دمشق وريفها عبد الرحمن الصعيدي من تبعات خروج نحو ٢٥ بالمئة من معامل وورش الألبان والأجبان من الخدمة في دمشق وريفها، نظراً لصعوبة تأمين مولدات كبيرة لتشغيل البرادات بسبب انقطاع الكهرباء فترات طويلة وعدم توفر المحروقات وارتفاع أسعارها وتأمين المياه، إضافة لعدم القدرة على تأمين مولدات كبيرة وإلى ارتفاع تكاليف أخرى تتعلق بنقل مستلزمات الإنتاج وعدم توافر العلف والطلب المتزايد من المعامل والمنشآت على المادة، وعدم توفر كل المستلزمات بالشكل المطلوب لهذه الصناعة، موضحاً أنه على مؤسسة الأعلاف تأمين كميات كافية من العلف وبشكل سلس ويومي، حتى لا يضطر المربي أن يشتري من السوق السوداء بأسعار مرتفعة، ما ينعكس على سعر المنتج بالمحصلة.

وحول أسعار الحليب قال: إنها حتى الآن منطقية مقارنة مع الغلاء حيث يصل سعر الكيلوغرام من المزارع والمباقر إلى ١,٢٥٠ ليرة ويصل في بعض البقاليات والمنشآت إلى ١,٣٥٠ ليرة أي بزيادة ١٠٠ ليرة على السعر المذكور أو أكثر وخاصة أن بعض هذه البقاليات تقوم بغلي الحليب حفاظاً عليه من التلف مؤكداً أن زيادة الأسعار سببها انقطاع التيار الكهربائي وعدم وجود مولدات والأمر الذي يزيد التكاليف.

الصعيدي نوه بأن أزمة الكهرباء أساسية لأنها تعرض الكثير من المواد إلى التلف التي تكلف الكثير لافتا إلى أن هناك يومياً الكثير من حالات الإغلاق والمخالفات لمعامل ومصانع تبيع مخالفة للمواصفات لذلك فضل البعض إغلاق منشآتهم على المخالفة والسجن أو الخسارة.

وأشار إلى أن الحل بيد الجهات المختصة ما دامت وزارة الكهرباء ليس لديها حل سريع ولا تستطيع أن تؤمن الكهرباء ويجب تعويض الحرفيين بالمازوت حتى يتمكنوا من تشغيل مولداتهم علماً أن لديهم مخصصات لكنها لم تسلم حتى الآن والكشوفات تؤكد ذلك.

وأشار إلى أن إنتاج الحليب هو كتلة مصاريف بداية من ارتفاع سعر رأس البقر إلى الأعلاف والأدوية البيطرية وأجور النقل وشراء المازوت من السوق السوداء كلها زيادة تكاليف لافتاً إلى أن هذا الارتفاع ليس فقد على مباقر القطاع الخاص وإنما مباقر الدولة أيضاً حتى تبيع بنفس الأسعار منوهاً بأن سعر عبوة المياه اليوم أغلى من الحليب علماً أنه ليس لديها نفس التكاليف لذلك يجب أن نراعي الفلاح وخاصة أن هناك انخفاضاً في أعداد الثروة الحيوانية يصل إلى نسبة ٥٠ بالمئة خلال العشر سنوات.

وحول احتياج دمشق وريفها نحو ٣٠٠ طن يومياً من الحليب واللبن الرائب والجبن والقشقوان عنه حتى أيام تحتاج إلى آلاف الأطنان من الحليب ولولا الحليب المجفف لتجاوز سعر كيلو الحليب ٣٠٠٠ ليرة وخاصة أن ليس لدينا الكميات الكافية من الحليب منوهاً بأن حليب البودرة المستورد كان ولا يزال رديفاً لصناعة الألبان والأجبان ولا يمكن الاستغناء عنه حتى أيام الخيرات. باعتبارة يدخل في هذه الصناعة بنسبة تصل إلى ٥٠ بالمئة من الحليب المجفف وهو اليوم أمّن بهذه الظروف أكثر من الحليب الطبيعي الذي هو معرض للتلف بسرعة والمجفف هو حليب طبيعي مستورد من الدول الصديقة حسب الأنظمة والقوانين هو حليب لكنه منزوع الماء.

> حاجة دمشق ٣٠٠ طن يومياً من الحليب

وكشف عن قرب صدور نشرة تسعير جديدة للألبان والأجبان وذلك بعد مناقشتها مع التموين بانتظار أن تبدي المحافظة رأيها مؤكداً أن ما تم وضعه من أسعار أقل من أسعار السوق موضحاً أنه كان هناك اجتماع مع المعنيين في دائرة الأسعار بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تم من خلاله تحديد الأسعار بعد دراسة التكاليف من اللجان المختصة التي أصدرت نشرتها يوم الأحد حيث يصل سعر كيلو الحليب إلى ١٣٥٠ ليرة للمستهلك وكيلو اللبن الرائب ١٧٠٠ ليرة لكيلوغرام وسعر كيلو الجبنة البلدية بنحو ٧٥٠٠ ليرة و٥٥٠ كيلو اللبن المصفى وبين ٢١ و١٣ ألفاً للجبنة الحلوم والشلل أي بالحد الأدنى للربح وبذلك تكون الأسعار اقل من الواقع.

ومن الواضح أن هناك زيادة على الأسعار قادمة على أسعار الحليب ومشتقاته وخاصة أن تجارة الحليب تخضع للعرض والطلب ولا تخضع لسعر الصرف الذي يتأثر به سعر العلف ومستلزمات الإنتاج.